مَجلّة فصليّة مُحكّمة

تُعنى بعلوم كتاب نهج البلاغة
وبسيرة الإمام علي عليه السلام وفكره

تصدر عن

الأمانة العامّة للعتبة الحسينيّة المقدّسة
مؤسّسة علوم نهج البلاغة

مُجازةٌ من وزارة التّعليم العالي والبَحْثِ العِلْميّ
مُعْتَمَدةٌ لأغراضِ التَّرْقِيَةِ العِلْمِيّة

السنة السادسة- العدد الثالث عشر

محرم ١٤٤٣ هـ- آب ٢٠٢١م

دور السياسة الاقتصادية
للإمام عليّ (عليه السلام)
في تحقيق الرفاهية الاجتماعية

Imam Ali's (p b u h) Economic Policy
Role in Achieving The Social Welfare

أ. د. محمد حسين كاظم الجبوري

كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء

م. م. علي جاسم محمد علي الخفاجي

مؤسسة علوم نهج البلاغة

Asst. Prof. Dr. Mohammed Hussein Kadhim Al-Jubury

College of Business and Economics-University of Kerbala

Assist. Lecturer. Ali Jasim Mohammed Ali Al-Khafaji

Corporation of Nahj-il-Balagha Sciences

ملخص البحث

على الرغم من انحسار الموارد الاقتصادية والمالية في حكومة الإمام علي (عليه السلام) نسبيًا في ظل توقف الغزوات والفتوحات التي كان لها الثقل الأبرز في زيادة موارد الدولة حينها، ورغم الحروب الداخلية التي خاضها أمير المؤمنين (عليه السلام) وما يستلزمها من تخصيصات مالية ضخمة، ولكنّ عدالة التوزيع وقفت حائلًا من تفشي الطبقية في المجتمع حتّى كان الشخص الوحيد -منذ خلافته وإلى يومنا هذا- الذي يفتخر ويتحدى أن يكون هناك فقير في ظل حكمه (عليه السلام)، فكان (عليه السلام) حريصًا كل الحرص في ألا يضيع قنطار واحد في غير وجه حق وهو القائل «**فأنتم عباد الله، والمال مال الله، يقسم بينكم بالسوية**»، لذلك وعبر هذه الدقّة والحذر في عدم صرف الأموال العامة إلا في محلها كان تحقيق الرفاهية الاجتماعية نتيجة حتمية وطبيعية من دون عناء في وضع خطط لها ورسم الدراسات لتحقيقها، وانطلاقا من منهج الإمام علي (عليه السلام) سعى البحث إلى أن يقدم أنموذجًا واقعيًا يمكن تطبيقه إلى حد ما -على الرغم من البون الشاسع بين المطبقيَن- في واقع العراق الحبيب الذي يغصّ في فوارق طبقية تنذر بالخطر ويقبع شعبه المظلوم تحت خط الفقر المذل وهو من أغنى البلدان فكريا وماديا.

Abstract

Although the financial and economic resources had relatively decreased at Imam Ali's government when invasions and conquests stopped which had the prominent weight in increasing the state resources and the local wars Ameer-il-Mu'mineen had fought besides what required them of the huge financial costs, distribution justice refrained the caste in the society until he was the only ruler, since his caliphate up to now, to be proud and challenge that there was a poor at his government. He was very careful not to lose one quintal in vain and he said "You are servants of Allah and the money for Allah which is equally divided among you". Therefore, within such an accuracy and caution in spending public money well, the social welfare was absolutely and naturally achieved without any plans and studies for it. Starting from Imam Ali's approach, this study endeavoured to present a realistic model can be fairly applicable, despite the huge gap between the two castes, in the lovely Iraq which is full of different castes warning danger and its oppressed people live below the humiliating poverty line while it is one of the richest countries physically and intellectually.

المقدمة:

تُعدُّ السياسة الاقتصادية هي الوسيلة التي تنتهجها الدولة للوصول إلى أهدافها فيما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الأمور، ولا شك أنَّ وضع الأسس والمفاهيم لأيِّ نظرية اقتصادية ما لم يكن هناك واقعٌ عمليٌّ في تطبيقها، لا يمكن الحكم عليها في مدى نجاحها، ولذلك بعد أن كانت مبايعة الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) لأمر الخلافة وخصوصًا أنها اختلفت تماما عمَّن سبقه في كثير من المفاصل، أهمّها أمر انتخابه من قبل الرعيّة على الرغم من رفضه للأمر؛ ولكنَّ إصرارهم وقبولهم بجميع شروطه (عليه السلام) جعله يوافق ويعلن فور استلامه زمام الأمور عن سياسته في الحكم والإدارة، وبالخصوص سياسته الاقتصادية التي قامت على أساس العدل والمساواة؛ وذلك عبر إلغاء جميع الامتيازات والفوارق في العطاء التي بُنيت على أسس غير عادلة.

وبذلك ابتدأ الإمام (عليه السلام) -ومن أجل تحقيق الحياة الكريمة لرعيته وشعبه- أوَّلًا بنفسه وأهله وعياله وأقربائه في تطبيق العدل والمساواة والتوزيع بالسوية فالمال مال الله والناس عبيد الله كما قال (عليه السلام)، ومن ثمَّ كانت الحقبة الزمنية التي حكم فيها الإمام (عليه السلام) تطبيقًا عمليًا لسياسته الاقتصادية، قدَّم فيها نتائج مبهرة في مدةٍ وجيزةٍ نسبيًّا تعدَّت الأربع سنوات بقليل وهي مدة خلافته (عليه السلام)، تغيّر الأمر فيها من الفوضى والعوز والتفاوت والطبقية إلى الازدهار والتكافل والإشباع التام على الأقل في الحاجات الأساسية للعيش[1]، وانعدم فيها الفقر، وصولًا إلى مستوى الرفاهية

الاقتصادية والاجتماعية لجميع الرعية في البلاد، كلُّ هذا في غضون أربع سنوات استمرَّ فيها الإمام (عليه السلام) في الخلافة، ممَّا يعطي الفرصة والواقعية أيضًا في عصرنا الحالي في ظلِّ النظم الديموقراطية التي تعطي للحاكم أربع سنوات من الحكم في تطبيق السياسة الاقتصادية التي تحقق الأهداف المخطط لها.

وبذلك سعى البحث إلى بيان السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) من جانب العدالة في التوزيع وجوانب أخرى يأتي تفصيلها في البحث، وما قدمت من نتائج حتى الوصول إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإسلامي برمته، ومدى إمكانية تطبيق هذه السياسة في ظلِّ التخبط وعدم الوضوح أو من ناحية أخرى في ظلِّ الأزمات التي عصفت بالنظم والنظريات الاقتصادية الوضعية بمختلف مسمياتها من (رأسمالية واشتراكية) وغيرها.

ولبيان ذلك فقد قسِّم البحث على مقدمةٍ وثلاثة محاور، بيّن المحور الأول الأسس المنهجية لكتابة البحث من مشكلة وأهداف وأهمية البحث، أما المحور الثاني فقد خُصِّص للمفاهيم والمدلولات المعرفية فيما يخص الرفاهية الاجتماعية، وآخر المحاور هو المحور الثالث الذي تطرق إلى جانب السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) وآلية تطبيق تلك السياسة، وأهم الخطوات العملية التي قام بها الإمام (عليه السلام) لتحقيق اقتصاد الرفاه وإشباع الحاجات الأساسية للمجتمع حتى الوصول إلى المستوى الصفري من الفقر والعوز في المجتمع آنذاك، واختتم البحث بخاتمة تبين أهم ما جاء في البحث، والحمد لله ربِّ العالمين.

المحور الأول: منهجية البحث

أولًا: مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث من طبيعة موضوعها الأساس، وهو مدى تأثير السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) من جوانب عدّة أبرزها العدالة في التوزيع بين أفراد المجتمع الإسلامي في الرفاهية الاجتماعية، في ظل التخبط وعدم الوضوح أو من ناحية أخرى في ظل الأزمات التي عصفت بالأنظمة والنظريات الاقتصادية الوضعية، بمختلف مسمياتها من (رأسمالية واشتراكية)، فهل للسياسة الاقتصادية في حكومة الإمام علي (عليه السلام) تأثير في الإصلاح؟ لا سيما وقد ورث تركة ثقيلة نتيجة سوء الإدارة المالية والاقتصادية، التي أفرزت كثيرًا من المشاكل وولدت الطبقية بين أفراد المجتمع.

ثانيًا: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من أهمية الإنسان وما أضفى عليه الله تعالى من اهتمام بالغ، في تسخير كل الإمكانيات المتاحة له مع وضع أسس وقوانين تنظم حياته، إضافة إلى قابلية الاقتصاد الإسلامي في توفير رغد العيش للإنسان وذلك في ضوء التطبيق العملي لسياسة الإمام علي (عليه السلام) طوال مدة خلافته التي استطاع فيها أن يوفر العيش الكريم والحياة المتوازنة للجميع حتى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لهم.

ثالثًا: هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح مفهوم الرفاهية الاجتماعية وبيان مدى تأثير السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) طوال مدة حكومته في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للفرد وكيفية تحقيق التوازن والعدالة الاجتماعية، بين أفراد المجتمع الذي كان تحت ظل دولته المباركة، لا سيّما

بعد أن كانت التركة التي تسلم فيها الخلافة ثقيلة جدًا، لما ولدت من ثراء فاحش لقوم على حساب الفقر المدقع لقوم آخرين، ومدى الاستفادة من هذه السياسة من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق التي تعيش في تخبط اقتصادي وغياب واضح للسياسة الاقتصادية المتبعة فيه.

رابعًا: فرضية البحث:

يفترض البحث أن السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) وإمكانية تطبيقها وخصوصا في الواقع العراقي ممكن؛ وذلك عبر اتباع الإجراءات التي قام بها الإمام (عليه السلام) وتطبيقها بصرامة وعزم حقيقيين من دون استثناء لأحد أو مجاملات لآخر، وهذه الإجراءات هي (تحقيق الأمن والاستقرار، الإصلاحات، تداول الثروات وتنشيط السوق، العدالة في التوزيع وعدم الظلم، محاسبة الولاة)، يمكن أن تصل إلى مستوى الرفاهية الاجتماعية للشعب وتحقيق أهدافها بشكل أساسي عبر تطبيق هذه الإجراءات التي يدرسها البحث.

المحور الثاني: الرفاهية الاجتماعية

social welfare

أولًا: الرفاهية في اللغة:

يشير أَصلُ كلمة الرَّفاهية في اللغة إلى «الخِصْبُ والسَّعَةُ في المَعاش»[٢]، ورجل رافهٌ ومترفهٌ مستريح متنعم وهو في رفاهة ورفاهية وعيش رافه ورفه نفسه[٣]، وقد وردت مفردة الرفاهية في الأدعية المأثورة، إذ يطلبها العبد من ربه: «**اللهمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الرَّفَاهِيَةَ فِي مَعِيشَتِي أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي مَعِيشَةً أَقْوَى بِهَا عَلَى طَاعَتِكَ وَ أَبْلُغُ بِهَا رِضْوَانَكَ**»[٤].

ثانيًا: مفهوم الرفاهية الاجتماعية:

إنَّ الرفاهية هي نظير الإشباع

التي تتعلق بالحالة الاجتماعية بشكل عام[٥].

ويشير معنى (social welfare) في بعض كتب المعاجم إلى الرعاية الاجتماعية[٦] بينما يذهب بعض إلى مفهوم أوسع على أنَّه صفة لإجراءات عدّة تقوم بها الدولة[٧].

أما المفهوم الاقتصادي فيعرّفها الاقتصاديون بأنَّها النتائج الاجتماعية التي يمكن قياسها موضوعيًا وتناولها في النظرية الاقتصادية، فالدخل القومي (تدفق السلع والخدمات) يقترن مباشرة بالرفاهية، كلما زاد الدخل القومي وازدادت المساواة في توزيعه ازدادت رفاهية المجتمع، إذ عُبِّر عن الرفاهية الاقتصادية بأنَّها ذلك الجزء من الرفاهية الاجتماعية الذي يمكن تحقيقه بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق العلاقة بمقياس النقود[٨] أو بتعبير أدقّ النواحي المادية من الرفاهية الاجتماعية؛ تمييزًا لها عن الرفاهية الأدبية والروحية.

فالرفاهية الاجتماعية بذلك حالة تمس حياة الفرد والجماعة وتتعلق بمتطلبات الحاجات الأساسية للفرد بالمسكن والغذاء والكساء والناتجة من التفاعل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الإنساني، وتتضمن حاجات المجتمع الأساسية من تعليم ورعاية صحية وأمن. أما الرفاهية العامة فتتعلق بالعرض العام أو المرافق العامة الأساسية التي تقدمها الدولة للمواطنين[٩].

وكذلك يهتم اقتصاد الرفاهية بدارسة وتقييم الكفاءة الاقتصادية والنظم المتعلقة في توزيع الموارد بما يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية وتوفير الظروف التي يمكن عن طريقها تقوم السياسات الاقتصادية في تحقيق الرفاهية للمجتمع وتستدعي هذه السياسات

التدخل لتشجيع المشروعات المنتجة وعدالة التوزيع للضرائب بما يزيد من الإنتاج ومن إشباع الحاجات[١٠].

ويتضح من التعريف سالف الذكر أنّ الرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية الاجتماعية، مع افتراض إمكانية قياس مستوى الرفاهية عن طريق النقود، إلّا أنَّ هذا الافتراض لا يمكن قبوله أو تحقيقه لعدم إمكانية قياس الرفاهية أو تقدير مستواها بالنقود. إذ إن المنفعة ليست الإشباع؛ لأنَّ المنفعة هي قابلية الشيء لإشباع حاجة ومن ثم تكون علاقتها بالإشباع كعلاقة السبب بالنتيجة؛ وأن المنفعة خاصة بالشيء أما الإشباع فمرتبط بالفرد ومعنى ذلك أن الرفاهية الاقتصادية تستند إلى المنفعة[١١].

لذلك فإن الرفاهية الاجتماعية تعد حالة من الرخاء التي تصيب الأفراد المؤلفين للنظام الاقتصادي والمتعلقة بالأسباب الاقتصادية لتحقق السعادة؛ أي تلك الناتجة عن استهلاك السلع والخدمات الاقتصادية. وقياس الرفاهية الاقتصادية متعلق ومتوقف على كمية السلع والخدمات ومنافعها الاقتصادية التي يستهلكها الفرد[١٢]، فقد رأى العالم الاقتصادي بيجو (Pigou) أنَّها تقاس بالمقياس النقدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة[١٣]. ورفاهية المجتمع قرينة بالناتج القومي، فالرفاهية بذلك تتوقف بالإضافة للنشاط الفردي على النشاط الجمعي أي على مستوى المجتمع[١٤].

وفي ضوء ما تقدم يمكن تعريف الرفاهية الاجتماعية على أنَّها تلك الحالة التي يصلُ فيها أفراد المجتمع إلى مستوى من الإشباع -وأدنى مستوى لهذا الاشباع هو إشباع الحاجات الأساسية- بطريقةٍ سهلةٍ

وسلسةٍ، من دون بذل كلّ جهده وتركيزه في الوصول إليها، مما يولد من هؤلاء الأفراد مجتمعًا واعيًا ومدركًا كنتيجة للرفاه والرخاء الذي يوفر له الوقت في المشاركة والمساهمة والاطلاع على مكامن الخلل للمجتمع وللدولة وطرح الحلول لها.

ثالثًا: أهداف الرفاهية الاجتماعية:

تهدف الرفاهية الاجتماعية إلى تمكين أفراد المجتمع من المشاركة في الحياة العملية والمساهمة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وضمان المساواة بين الجنسين[١٥].

وتحقق سياسة الرفاهية الاجتماعية مستويات عالية للتعاون بين مختلف أجهزة الرعاية الاجتماعية والتخطيط لتنمية المجتمع تنمية شاملة، إذ يمكن بواسطة السياسة الاجتماعية تحقيق أفضل استثمار ممكن للإمكانات والموارد البشرية والمادية والتنظيمية المتاحة في المجتمع، وكذلك إشباع أقصى قدر ممكن من احتياجات أفراد المجتمع وحل مشكلاتهم وتحقيق أفضل معدلات للرفاهية الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع[١٦]، وبواسطة السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق النمو المتوازن بين قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والمادي في المجتمع وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي[١٧].

رابعًا: معايير الرفاهية الاجتماعية

معيار بيجو للرفاهية: إنَّ زيادة الإشباع أو المنافع القصوى للأفراد من السلع والخدمات معيار للرفاهية الاقتصادية ومقياس لها. ويتوقف على شروطٍ ثلاثة ويحتاج لسياسات ثلاث[١٨]:

الشرط الأول: شرط كفاءة النظام: أي التخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية.

والشرط الثاني: شرط عدالة النظام

والتوزيع العادل للدخول، الذي يسمح بزيادة الاستهلاك وإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والطبقات الأكثر احتياجا، وهو ما يفتقر إليه العراق، إذ أن الشروط التي تلزم لتحقيق الرفاهية الاجتماعية على وفق معايير (بيجو) لا يمكن تحقيقها في العراق لغياب عدالة التوزيع في الدخول، فضلًا عن ضعف النظام وانخفاض كفاءته.

أما الشرط الثالث فهو: استقرار النظام عن طريق تصحيح النشاط الاقتصادي بمنع التقلبات في الدخل والبطالة بمرور الزمن.

أما السياسات فهي كالآتي:

السياسة الأولى: تدخلية؛ لتشجيع المشروعات والقطاعات الإنتاجية ذات العائد المتزايد على حساب المشروعات والقطاعات ذات العائد المنخفض.

والسياسة الثانية سياسة اجتماعية كسياسة الأجور المناسبة بدلا من سياسة حد الكفاف[١٩].

أما السياسة الثالثة فهي سياسة ضريبية عادلة لتحقيق العائد الاجتماعي الأقصى، وسياسة اقتصادية ضد التقلبات المالية والاجتماعية لتحقيق تقدم الاقتصاد.

معيار باريتو للرفاهية: ينص معيار باريتو للرفاهية: ((إنَّ أي مركز أو سياسة أو نشاط جديد يمثل مستوى مرتفع من الرفاهية مقارنة بمركز أو سياسة أو نشاط سابق إذا كان سيحقق لصاحبه أو للمستفيد منه ظروفًا أفضل، ولكن بشرط ألّا يوجد شخص آخر يضار من المركز الجديد))[٢٠].

والنقطة الجديرة بالاهتمام أن التغيّر في وضع الأفراد الذي يترتب عليه أنّ فردا قد أصبح في وضع أسوأ يؤدي إلى عدم تعظيم الرفاه، ومن باب أولى اللاكفاءة الاقتصادية،

إلّا إذا كان الحاصلون (الرابحون) من هذا التغيّر قادرين على تعويض الخاسرين. وهذا ما عرف لاحقًا بـ(مثالية باريتو). وطبقا لمعيار باريتو في التعويض، فإنَّ أي تغيّر اقتصادي، أو انتقال من حالة اقتصادية إلى حالة أخرى إذا ترتّب عليه تحسّن أو تقدم في وضع بعض الأفراد أو الجماعات من دون أن يترتب عليه في الوقت نفسه ضرر بالآخرين، فإنّ ذلك يمثل تقدما أو زيادة في الرفاهية الاجتماعية. وهذا المبدأ في جوهره ينفي إمكانية التعويض ويفترض دائمًا أن إجراءات السياسة الاقتصادية كافة وأوجه النشاط في النظام الاقتصادي تحقق تحسنًا في ظروف بعض الجماعات الاجتماعية من دون أن تلحق ضررًا بالآخرين[٢١].

معيار هيكس وكالدور: قدم هيكس وكالدور معيارًا جديدًا في الرفاهية، وفي كيفية تعظيمها عن طريق ما يطلق عليه "مبدأ التعويض"، وطبقًا لهذا المبدأ فإنَّ أيَّ حالة أو مركز اقتصادي سيكون أكثر فاعلية من مركز آخر؛ إذا كان من الممكن للمنتفعين من المركز الجديد تعويض المتضررين منه، وبهدف تجنب انخفاض مستوى الرفاهية[٢٢].

وعليه فإنَّ مبدأ التعويض يضيف شرطًا جديدًا لزيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق عملية التعويض؛ للمحافظة على المواقف والميزات المكتسبة، وإنَّه أقلُّ تقيدًا من معيار باريتو؛ إذ إنَّه لم يستبعد إمكانية وجود أفراد يتضررون من المراكز الجديدة التي احتلوها[٢٣].

معيار الإمام علي (عليه السلام):

يمكن تحديد معيار الإمام علي (عليه السلام) في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك بوصفه حاكمًا وخليفة للمسلمين في نقطتين

أساسيتين:

الأولى: تساوي الحاكم مع رعيته في مستوى المعيشة، يقول (عليه السلام): «أَأَقْنَعُ مِنْ نَفْسِي بِأَنْ يُقَالَ -هَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ- وَلَا أُشَارِكُهُمْ فِي مَكَارِهِ الدَّهْرِ -أَوْ أَكُونَ أُسْوَةً لَهُمْ فِي جُشُوبَةِ الْعَيْشِ»[٢٤]. وهو أدنى ما يمكن أن يقدمه الحاكم في حال عدم تمكنه أو انعدام توفير الإمكانيات في البلد الذي يعيشه، أن يقدم لشعبه أنموذجا من نماذج الحاكم العادل الذي يعيش المعاناة وصعوبة الظروف التي يعيشها شعبه وهذا العرض يحمل جنبة نفسية وينعكس إيجابًا بطبيعة الحال على الرعية، وكذلك قوله (عليه السلام) «أَوْ أَبِيتَ مِبْطَانًا وحَوْلِي بُطُونٌ غَرْثَى»[٢٥].

ويمكن ملاحظة أنَّ هذا المعيار لو تم تطبيقه في بلدٍ كالعراق، لكان له الأثر الكبير في امتصاص كمية الغضب وسلسلة الانتفاضات التي حدثت في الأعوام الأخيرة وما قبلها، إذ إنَّ المواطن عندما يرى الحاكم يواسيه في ظروفه المعيشية والحياتية يقنع بعض الشيء بما تيسر له من ظروف الحياة البسيطة، كونه يعيش بالطريقة نفسها التي يعيشها الحاكم.

الثانية: العدل والمساواة في التوزيع إلى الحد الذي لم يكن هناك فقير واحد في المجتمع الذي يحكمه الإمام علي (عليه السلام) حتى يقول: «وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَه فِي الْقُرْصِ - وَلَا عَهْدَ لَه بِالشِّبَعِ»[٢٦]، وهذا ما يؤكد أنَّ في زمنه لم يكن هناك فقر كما كان في عهد من سبقه وفي عهد من لحقه. وقد استنبطوا ذلك من قوله بنفسه ولم يعلم بفقير هناك وإنما يحتمل وجود فقير وهو لا يستطيع أن يترك حذره من الفقر بين المسلمين، فهو

غير متيقن من وجود فقير في تلك البلدان الفقيرة عادة البعيدة عنه فهو إنّما يحتمل وجود فقير لم يبلغه أمره، ويقول لعلَّ بالحجاز أو اليمامة[٢٧] من لم يجد قرصًا يأكله، وهذا يكشف عن خلو بلاده من الفقراء، وهذه الحادثة تقريبا بعد ثلاث سنوات من حكمه المضطرب بالفتن من أنصار مَنْ كان يتمتع بجمع المال العام لحسابه الخاص[٢٨].

لذلك فإنَّ الإمام (عليه السلام) يقدّم لنا معيارًا من شِقّين، الشقّ الأول يعد الحد الأدنى من معايير الرفاهية الاجتماعية الذي يناغم الجانب النفسي للفرد وهو عدم الشعور بالطبقية وسكون النفس بعض الشيء عندما يرى المواطن البسيط من يحكمه يشاركه في أبسط متطلبات العيش، أما الشقّ الثاني فهو جانب تحقيق التوازن وانعدام الفقر في مدة خلافته (عليه السلام).

وإن كلا الشقين لم نجد لهما أي مصداق من أي طرف في الحكومات الإسلامية في الوقت الحاضر وللأسف الشديد، فهي بعيدة كل البعد عن هذين المعيارين رغم عدم صعوبة تطبيقه.

خامسًا: مشروعية الرفاهية في القرآن الكريم وحدودها:

جاءت الديانة المحمدية الخاتمة لترفع عن كاهل مجتمع الجزيرة العربية آنذاك حمل العبودية والطبقية والاضطهاد من قبل فئة ضيقة كانت تحتكر أغلب الموارد الاقتصادية وتتحكم بها، وتعيش في مستوى من الرفاهية يفوق بكثير ما كان يلزم أن يكون للطبقات الاجتماعية الأخرى، في حين نجد القرآن الكريم يشير في آيات عدّة إلى تسخير كل ما خُلق كرامة للإنسان بشكل عام كما في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ

﴿مِّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[٢٩] وفي آيات أخرى يخص القرآن الكريم هذه النعم والطيبات لفئة معينة وهم (المؤمنون) من أجل التمتع بها وشكر الله على نعمه، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾[٣٠]، مع وضع الضوابط والشروط وتنظيم هذه الخيرات والنعم بالتساوي بين طبقات المجتمع، من دون إسراف وتبذير أو حرمان وتقتير بين فئة وأخرى إذ قال عز من قال: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾[٣١].

المحور الثالث: السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)

أولًا: مفهوم علم الاقتصاد:

هو العلم الذي يهتم بالثروة أو كيف تتمكن البشرية من الحصول على عيشها برفاهية، عن طريق إشباع الحاجات بدقّة[٣٢] ويعرف أيضا بأنَّه العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها، وربط تلك الأحداث والظواهر بالأسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها، وأما المذهب الاقتصادي للمجتمع فهو: عبارة عن الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية، وحل مشاكلها العملية[٣٣].

ثانيًا: العلاقة بين علم الاقتصاد والسياسة الاقتصادية:

علم الاقتصاد هو علم حديث الولادة، إذ لم يظهر -بالمعنى الدقيق للكلمة- إلَّا في بداية العصر الرأسمالي، منذ أربعة قرون تقريبا، وإن كانت جذوره البدائية تمتد إلى أعماق التاريخ، فقد ساهمت كل حضارة في التفكير الاقتصادي بمقدار ما أتيح لها من إمكانات، غير أن الاستنتاج

العلمي الدقيق الذي نجده لأول مرة في علم الاقتصاد السياسي، مدين للقرون الأخيرة[٣٤]. إذ إنَّ علم الاقتصاد علم مستقل بذاته ابتداءً من عام ١٧٧٦م وهو العام الذي نشر فيه الفيلسوف الانكليزي (آدم سمث) كتابه دراسة في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها، لكن الاقتصاد وجد في تعاليم كل الديانات السماوية؛ فعلم الاقتصاد يفسر الظواهر الاقتصادية ويحللها ويدرس اتجاهاتها وتطورها، بينما تهدف السياسة الاقتصادية إلى تقديم النص فيما يجب أن يكون عليه الوضع الاقتصادي فهي علاقة تكامل، الأول يدرس المشكلة الاقتصادية ويفسرها والثاني يدرس السياسات المرجوة لتفادي المشاكل مستقبلا[٣٥].

وقبل الخوض في سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية لا بد من التعريف بالسياسة الاقتصادية، إذ عرفت على أنَّها الإجراءات العملية التي تتخذها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي[٣٦]، وتعرف بأنَّها السعي بوسائل اقتصادية مباحة لتحقيق واقع هو أقرب إلى أهداف المجتمع[٣٧].

ثالثا: الإجراءات الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)

يرى بعض الباحثين أنَّ المنهج الاقتصادي والاجتماعي للإمام علي (عليه السلام) استند إلى ركنين أساسيين: الأول ضبط وحفظ وتوزيع موارد الأمة على وفق أحكام الشرع والثاني رصد الطبقة الضعيفة في المجتمع والنزول من حياة القائد إلى مستواهم حتى تتم معالجة حالهم ورفعهم إلى المستوى المقبول[٣٨].

إذ كانت سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية تنطوي على فلسفة إنسانية من نوع رفيع لم يشهدها العالم إلا على يد النبي الأكرم

(صلى الله عليه وآله) فقد كانت كل سياسات أمير المؤمنين (عليه السلام) ومنها السياسة الاقتصادية تتمحور حول فكرة الإنسان والسمو به إلى مرتبة الإنسانية التي أرادها المشرع العظيم تبارك اسمه[٣٩]. والعدالة وعدم التفرقة بين فئات الناس على اختلافها والحرص على عدم وجود فقير والمتابعة الميدانية والتقصي بنفسه (عليه السلام).

فقد ورد أنَّ رجلا بلغ به أمير المؤمنين (عليه السلام) قال: مرَّ شيخ مكفوف كبير يسأل، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) ما هذا؟ قالوا: يا أمير المؤمنين نصراني، فقال أمير المؤمنين (عليه السلام) استعملتموه حتى إذا كبر وعجز منعتموه، أنفقوا عليه من بيت المال[٤٠].

نلاحظ في ضوء هذه الرواية الحضور الميداني لأعلى منصب في الدولة والتحري الميداني عن أوضاع العباد، إضافة إلى استغراب الإمام علي (عليه السلام) من هذا الظرف إذ استهجن واستنكر عليهم الموقف عندما قال (ما هذا) أي إنَّ الذي رأيته مرفوضٌ مهما يكن السبب، فالأساس في مبدأ الإمام (عليه السلام) ألَّا يكون هناك محتاج في حكمه (عليه السلام).

وبهذا سندرس أهم الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) في سياسته الاقتصادية بعد توليه خلافة المسلمين، من أجل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية. ولكلٍّ من هذه الإجراءات أسس فقهية وعملية قام عليها حُكمه، وهي:

الإجراء الأول: تحقيق الأمن والاستقرار:

وذلك عبر الاهتمام والتجهيز قدر الإمكان للقوة العسكرية إذ

قال (عليه السلام) «فَالْجُنُودُ بِإِذْنِ اللهِ حُصُونُ الرَّعِيَّةِ وزَيْنُ الْوُلَاةِ - وعِزُّ الدِّينِ وسُبُلُ الأَمْنِ»[٤١] وكذلك في عهده (عليه السلام) إلى مالك الأشتر (رضوان الله عليه): «جِبَايَةَ خَرَاجِهَا وجِهَادَ عَدُوِّهَا - واسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وعِمَارَةَ بِلَادِهَا»[٤٢].

يوضح النص أهمية تحقيق الأمن والاستقرار، إذ إنَّ العمارة معطوفة على الجهاد لأنه لا يمكن لدولة أن تتمتع بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وهي معرّضة للغارات والغزوات، فإنَّ من بديهيات تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية هو تهيئة بيئة آمنة ومستقرة[٤٣]. وهذا ما يمكن تشخيصه -إضافة إلى أسباب أخرى- في عدم جذب رؤوس الأموال والاستثمارات الكبيرة إلى بلد هشٍ نسبيًا من الناحية الأمنية، ومن أجل توفير بيئة جاذبة ومحفزة لمزيد من الاستثمارات والتنمية الصناعية والعمرانية فيه لا بدّ من البدء بتهيئة بيئة آمنة ومستقرة تنمو فيها رؤوس الأموال الصناعية والزراعية والعمرانية، ومن ثَمَّ تتوفر الفرص لتحقيق الرفاهية الاجتماعية بين أبناء البلد.

الإجراء الثاني: الإصلاحات:

ألقى الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) خطبته مباشرة بعد أن تولى أمور الخلافة نورد فيها محل الشاهد، قال فيها: «ألا لا يقولنّ رِجالٌ مِنْكُم غَدًا قَدْ غَمَرَتْهُم الدّنْيَا، فاتّخَذُوا العقَارَ وَفَجَرُوا الأَنْهَارَ، وَرَكَبُوا الخُيُولَ الفَارِهَةَ، واتّخَذُوا الوَصَائِفَ الرَّوِقَةَ الحِسَانَ، فَصَارَ ذَلِكَ عَلَيهِمْ نَارًا وَشَنَارًا، إذا مَا مَنَعْتُهُم مَا كَانوا يَخُوضونَ فِيهِ، وَأَمَرْتُهُم إلى حُقوقِهِم التّي يَعْلَمونَ، فَيَنْقَمونَ ذَلِكَ وَيَسْتَنكرونَ، وَيَقُولونَ حَرَمَنَا ابنُ أَبِي طَالِبٍ مِنْ حُقُوقِنَا»[٤٤].

اتخذ الإمام (عليه السلام) أولى

خطواته من أجل تحقيق الإصلاح وهو تشخيص المشكلة بشفافية، ومصارحة أصحابه -الذين كان لهم أثر في انتخابه للخلافة- ممن كان منتفعا ومستفيدا من النظام المالي الذي سبق توليه، الذي أدى إلى أن يكون هناك تفاوت بين طبقات المجتمع إذ امتلكت فئة من الناس الخيول والعقارات الفارهة، ومن ثم يبين (عليه السلام) أنَّ إجراءً كهذا سيجابه بمعارضة شديدة، ونقمة عليه، ويكيلون له أنواع الاتهامات بحجة سلب حقوقهم المزعومة، وحرمانهم منها، وعليه مقابل ذلك يتطلب ممن يريد الإصلاح أن يتمتع بالعزم والحزم، والضرب بيد من حديد في استرجاع حقوق العامة وتحقيق العدل بين الناس، وألَّا تأخذه في الله لومة اللائمين.

وفي ظل الظروف غير الطبيعية التي تمر بها الدولة الإسلامية آنذاك، لم تكن كل الأطراف راضية عن برنامج الإصلاح الذي طرحه الإمام (عليه السلام) في اليوم الأول لتوليه الخلافة، لاسيما تلك الأطراف التي كونت الثروات بالاعتماد على التمييز بالعطاء، لأن هذا البرنامج سيجردها من امتيازاتها، التي كانت تعتقد أنها أصبحت حقوقًا لها، نتيجة لمرور فترة طويلة على اكتسابها.

الإجراء الثالث: تداول الثروات وتنشيط السوق

قام الإمام علي (عليه السلام) ضمن إجراءاته على تداول الثروة في المجتمع وتشجيع الإنتاج والاستهلاك معًا، وتبدأ بتسريع دورة رأس المال وعدم قبول ركود المال في المجتمع، فهو في حركة دائمة ومستمرة، كما في قوله (عليه السلام) في كتابه لمالك الأشتر رضوان الله عليه «**وَاسْتِصْلَاحَ أَهْلِهَا وَعِمَارَةَ بِلَادِهَا**»[٤٥] إضافة إلى جعل

ميزانية الدولة للتعمير والاستثمار مع العدل والنزاهة الشديدين، وقد تطبّع المجتمع عليها في زمن الإمام علي (عليه السلام) فأنتجت حالة من الرخاء وانتفاء الفقر، فليس أدل من كون الإمام (عليه السلام) لم يجد فقيرا -في العراق- يعطه من خراج مصر فوصله خبر القحط في اليمامة لانقطاع المطر فبعث بالخراج كله إلى اليمامة[٤٦].

وعليه فإنَّ على الإنسان أن يقوم بعمليات البيع والشراء فورًا وتحريك المال، وذلك لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤٧]، إذ إنَّ إنفاق الأموال وعدم اكتنازها يمكن أن يساهم في نمو البيع والشراء والعمران، وتشغيل العاطلين عن العمل، ويرفع سعر البضائع بالسعر المعقول فتكون وافية لأصحاب الصناعات والممتلكات الصغيرة وتنمو التجارة بشكل كبير لتوفر المال في السوق، فإنَّ أخطر ما يواجه السوق هو شحّة المال -نقدًا وعينًا- وقصوره عن الدوران.

لذلك يرى الإمام (عليه السلام) أن الحاكم مؤتمن ومستخلف لا يملك هذا المال مطلقًا، وهو مكلف على بذل المال ودورانه في المجتمع لمصالح العباد؛ فلهذا لا يصح للحاكم أن يستولي على مال الدولة الذي به بناء البنية التحتية للاقتصاد فقد أمر (عليه السلام) بإصلاح موارد الزراعة والتجارة والصناعة، وقد كان يكري به الأنهار ويساعد التجار والصناعيين والمزارعين على تحصيل وسائل الإنتاج، فقد كتب (عليه السلام) إلى أحد عماله[٤٨]: «أمّا بَعدُ، فَإِنَّ رِجالًا مِن أهلِ الذِّمَّةِ

مِن عَمَلِكَ ذَكَروا نَهرا في أرضِهِم قَد عَفا وَادُّفِنَ، وفيهِ لَهُم عِمارَةٌ عَلَى المُسلِمينَ، فَانظُر أنتَ وهُم، ثُمَّ اعمُر وأصلِح النَّهرَ، فَلَعَمري لَأَن يَعمُروا أحَبُّ إلَينا مِن أن يَخرُجوا، وأن يَعجِزوا أو يُقَصِّروا في واجِبٍ مِن صَلاحِ البِلادِ وَالسَّلامُ»[٤٩].

ويرى الإمام (عليه السلام) أن المال العام ليس ملكًا للدولة بذاتها، وإنما ملك الله تعالى ووجّه الولاة في صرفه بمصرف معلوم بأنَّه حق وإلَّا فإنَّه إسراف وتبذير، يدل على ذلك قول أمير المؤمنين (عليه السلام): «لَوْ كَانَ الْمَالُ لِي لَسَوَّيْتُ بَيْنَهُمْ - فَكَيْفَ وإِنَّمَا الْمَالُ مَالُ الله- أَلَا وإِنَّ إِعْطَاءَ الْمَالِ فِي غَيْرِ حَقِّه تَبْذِيرٌ وإِسْرَافٌ»[٥٠]، وهذا يعني أنَّ الحاكم مؤتمنٌ لا يجوز له خيانة الأمانة.

الإجراء الرابع: العدالة في التوزيع وعدم الظلم:

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «فِي العَدْلِ صَلاحُ البَرِيَّةِ، فِي العَدْلِ الاِقْتِداءُ بِسُنَّةِ الله، فِي العَدْلِ الإحْسانُ»[٥١].

إن نظرية الإمام (عليه السلام) قائمة على العدالة في التوزيع والعدالة في التعامل مع الحقوق؛ لأنَّ مبدأه المعروف هو العدل، والعدل صفة من صفات الله التي لا يمكن أن تفارق أفعاله سبحانه، منطلقًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الله يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾[٥٢]، وهو القائل (عليه السلام): «والله لأَنْ أَبِيتَ عَلَى حَسَكِ السَّعْدَانِ[٥٣] مُسَهَّدًا -أَوْ أُجَرَّ فِي الأَغْلَالِ مُصَفَّدًا- أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَلْقَى الله ورَسُولَه يَوْمَ الْقِيَامَةِ ظَالِمًا - لِبَعْضِ الْعِبَادِ»[٥٤] وبالعدل أقام الدين فلولا العدل لما كان هناك عقاب ولا ثواب ولا يوم جزاء، فالمبدأ العدلي هو مبدأ أساس في

التعامل عند مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام).

وقد أمر بإرجاع الممتلكات المسروقة من أموال الشعب من قبل حفنة من أهل النفوذ إذ كانوا يكنزون الذهب والفضة بكميات مهولة حتى أنَّ أحدهم يكيل الذهب بالفأس والمسحاة وليس باليد وهو ليس من أكثرهم مالًا بل كان فيهم من هو أكثر منه بكثير(٥٥).

لذلك فإنَّ منهج أمير المؤمنين (عليه السلام) مبني على الحذر الشديد من أن يكون ظالما لعبد من عبيد الله، وقد شهدت سياسته (عليه السلام) العدالة المطلقة في التوزيع وعدم الظلم وقد ابتدأ (عليه السلام) في تطبيق هذا في أهل بيته وقرابته أولا، فلم يكن بعيدا عن منهاجه مع نفسه، فقد كان (عليه السلام) حريصا على معاملة ذويه في مسألة الحقوق، كما لو كانوا من عامة الناس، فلا يفضلهم بعطاء، ولا يميزهم بحق. فقد ورد أن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب قد قال للإمام علي (عليه السلام): يا أمير المؤمنين، لو أمرتَ لي بمعونة أو نفقة، فوالله مالي نفقة إلَّا أن أبيع دابتي، فقال الإمام (عليه السلام): «**لَا وَاللهِ مَا أَجِدُ لَكَ شَيْئًا، إِلَّا أَنْ تَأْمُرَ عَمَّكَ أَنْ يَسْرِقَ فَيُعْطِيَكَ**»(٥٦). وكذلك حديثه المعروف مع أخيه عقيل(٥٧).

فألغى الإمام (عليه السلام) كل أشكال التمييز في توزيع المال على الناس، مؤكدا أنَّ التقوى، والسابقة في الإسلام والجهاد، والصحبة للرسول (عليه السلام): أمور لا تمنح أصحابها مراتب أو مميزات في الدنيا، وإنَّما لتلك المزايا ثوابها عند الله في الآخرة، وإنَّ الناس سواسية في الحقوق المالية(٥٨).

ويلاحظ اهتمام الإمام (عليه السلام) في هذا المستوى من الحيطة

والحذر والدقة في التعامل فيما يخص الأموال العامة، حتى تمكن من تحقيق الرفاهية الاجتماعية بين أفراد مجتمعه.

الإجراء الخامس: محاسبة الولاة:

ومن الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) محاسبته للولاة ومراقبتهم بشكل مستمر ودوري، إذ خاطب (عليه السلام) أحد ولاته وهو عامله على (أردشير خرة) مصقلة بن هبيرة الشيباني، الذي ميّز بين قومه في العطاء بقوله: «بَلَغَنِي عَنْكَ أَمْرٌ إِنْ كُنْتَ فَعَلْتَهُ فَقَدْ أَسْخَطْتَ إِلَهَكَ، وَأَغْضَبْتَ إِمَامَكَ: أَنَّكَ تَقْسِمُ فَيْءَ الْمُسْلِمِينَ الَّذِي حَازَتْهُ رِمَاحُهُمْ وَخُيُولُهُمْ، وَأُرِيقَتْ عَلَيْهِ دِمَاؤُهُمْ، فِيمَنِ اعْتَامَكَ مِنْ أَعْرَابِ قَوْمِكَ، فَوَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ، وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَئِنْ كَانَ ذلِكَ حَقًّا لَتَجِدَنَّ بِكَ عَلَيَّ هَوَانًا، وَلَتَخِفَّنَّ عِنْدِي مِيزَانًا، فَلاَ تَسْتَهِنْ بِحَقِّ رَبِّكَ، وَلاَ تُصْلِحْ دُنْيَاكَ بِمَحْقِ دِينِكَ، فَتَكُونَ مِنَ الأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا.

أَلاَ وَإِنَّ حَقَّ مَنْ قِبَلَكَ وَقِبَلَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي قِسْمَةِ هذَا الْفَيْءِ سَوَاءٌ، يَرِدُونَ عِنْدِي عَلَيْهِ، يَصْدُرُونَ عَنْهُ، والسَّلامُ»[٥٩].

الخاتمة:

في ضوء ما تم استعراضه في المحاور الثلاثة من البحث نختم البحث بخاتمة تتضمن النقاط الآتية:

١- اهتم الإسلام بمفهوم الرفاهية الاجتماعية بشكل عام وقد طبقه على أرض الواقع الإمام علي (عليه السلام)، وذلك باهتمامه البالغ بالإنسان وتسخير كامل الموجودات والمخلوقات إليه من دون أي إفراط أو تفريط.

٢- يقدم الإمام علي (عليه السلام) أنموذجًا فريدًا ومعيارًا للرفاهية الاجتماعية إلى الحكام في حال لم يتمكن أحد منهم أن

يوفر العيش الرغيد لشعبه، وهو أن يحاكيهم ويعايشهم ويشاركهم بمستوى أدنى أحد فيهم.

٣- وتوصل البحث إلى معيارٍ آخر قدمه الإمام علي (عليه السلام) وهو العدل والمساواة في التوزيع إلى الحد الذي لم يكن هناك فقير واحد في المجتمع الذي يحكمه الإمام (عليه السلام).

٤- إنَّ سياسة الإمام (عليه السلام) الاقتصادية تنطوي على فلسفة إنسانيَّة من نوع رفيع لم يشهدها العالم إلا على يد النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) فقد كانت تتمحور حول فكرة الإنسان والسمو به إلى مرتبة الإنسانيَّة التي أرادها المشرع العظيم تبارك اسمه.

٥- تناول البحث أهم الإجراءات التي اتخذها الإمام علي (عليه السلام) في سياسته الاقتصادية، من أجل الوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، وهي تحقيق الأمن والاستقرار، والإصلاحات، وتداول الثروات وتنشيط السوق، والعدالة في التوزيع وعدم الظلم، ومحاسبة الولاة.

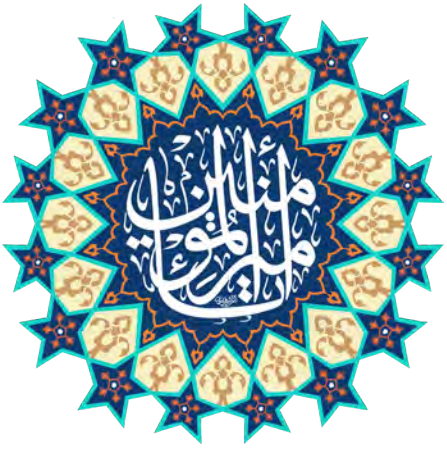

الهوامش

(١) يعد سلّم ماسلو الأكثر شهرة في توضيح الحاجات الأساسية للإنسان وتحديدها حسب الترتيب الهرمي من القاعدة إلى القمة وهي (١. الحاجات الفسيولوجية من مأكل وملبس، ٢. حاجات الأمان من أمن صحي وأسري وجسدي، ٣. الاحتياجات الاجتماعية كالصداقة والعلاقات الأسرية، ٤. الحاجة للتقدير كالاحترام، ٥. تحقيق الذات).

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ١٣/ ٤٩٣.

(٣) ينظر: الزمخشري، أساس البلاغة: ٣٥٨.

(٤) الطوسي: مصباح المتهجد: ١٧٥.

(٥) Bergson, On the Concept of Social Welfare, 251.

(٦) البدوي: معجم المصطلحات والعلوم الاجتماعية، ٣٩٩.

(٧) كنعان، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة: ١٥٧.

(٨) محمد علي، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية: ٥٢.

(٩) ينظر: الحمصي: الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي: ١٢.

(١٠) يونس، الوصول إلى الرفاهية: ٤٠.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) عمر، الرفاهية الاقتصادية، ١٠.

(١٣) Pigou, The Economics of Welfare: 380.

(١٤) شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٧.

(١٥) الجبوري، وخضير، قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق: ١٨٣.

(١٦) العبادي، والعزاوي السياسة الاقتصادية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق: ٥٤.

(١٧) السروجي، وحمزاوي، أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية: ص ٣١.

(١٨) شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٦.

(١٩) أقل مبلغ من المال أو الموارد التي يحتاج إليها الفرد ليعيش.

(٢٠) Vilfredo, Manual of political

182 .economy,

(٢١) ينظر: شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٨.

(٢٢) Kaldor, "Welfare Propositions in Economics and Interpersonal Comparison of Utility, 549- 552.

(٢٣) شيحة، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، ١/ ٨٩.

(٢٤) الرضي: نهج البلاغة: ٤١٨.

(٢٥) المصدر نفسه: ٤١٨

(٢٦) المصدر نفسه: ٤١٨.

(٢٧) اليمامة والحجاز هما منطقتان تقعان في خارطة اليوم ضمن حدود المملكة العربية السعودية، التي تبعد عن الكوفة -عاصمة الإمام علي (عليه السلام) في حينها- أكثر من ألف كيلو متر.

(٢٨) محيي الدين، السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام): ٢١.

(٢٩) الإسراء: ٧٠.

(٣٠) الأعراف: ٣٢.

(٣١) الأعراف: ٣١.

(٣٢) كامبس، المدخل إلى علم الاقتصاد: ١٩- ٢٣.

(٣٣) الصدر، اقتصادنا: ٤٤.

(٣٤) المصدر نفسه: ٤٤.

(٣٥) كامبس، المدخل إلى علم الاقتصاد: ٢٣.

(٣٦) مجذوب، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي: ٥٩.

(٣٧) الزرقا، محمد أنس، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي: ٣/ ١٢١٩.

(٣٨) الشمري، الرعاية الاجتماعية مدة خلافة الإمام علي (عليه السلام): ١/ ١٣٩.

(٣٩) صياح، السياسة الاقتصادية والمالية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): ٤٢٨.

(٤٠) الحر العاملي: وسائل الشيعة: ٦٦.

(٤١) الرضي: نهج البلاغة: ٤٣٢.

(٤٢) المصدر نفسه: ٤٢٧.

(٤٣) آل خلف: التنمية الاقتصادية عند الإمام علي (عليه السلام): ٢/ ٤٢٨.

(٤٤) المعتزلي، شرح نهج البلاغة: ٧/ ٣٧.

(٤٥) الرضي، نهج البلاغة: ٤٢٧.

(٤٦) محيي الدين، السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام): ٢٢

(٤٧) التوبة: ٣٤.

(٤٨) قرظة بن كعب الأنصاري عامله على الكوفة.

(٤٩) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي: ٢/ ٢٠٣.

(٥٠) الرضي، نهج البلاغة: ١٨٣.

(٥١) الطبرسي، مستدرك الوسائل، ميرزا حسين النوري الطبرسي: ١١/ ٣١٨.

(٥٢) النحل: ٩٠.

(٥٣) الحسك: نبات ذو شوك.

(٥٤) الرضي، نهج البلاغة: ٣٤٦.

(٥٥) محيي الدين: السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام): ٢٣.

(٥٦) المجلسي، بحار الأنوار: ٣١/ ٥٠.

(٥٧) راجع: الرضي، نهج البلاغة: ٣٤٦.

(٥٨) القزويني، رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ: ٨١.

(٥٩) المعتزلي، شرح نهج البلاغة، ٢/ ٩٤- ٩٥.

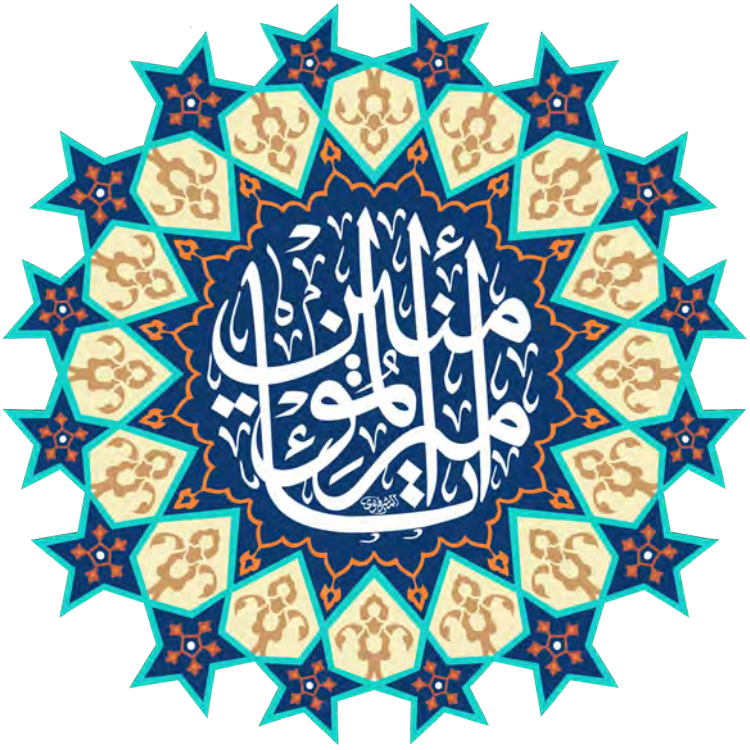

المصادر:

١- ابن منظور، لسان العرب، نشر أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.

٢- آل خلف، علاء فالح، التنمية الاقتصادية عند الإمام علي (عليه السلام)، الانسكلوبيديا العلوية، ج٢، أكاديمية الكوفة- هولندا، ط١، ٢٠١٥م.

٣- البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تحقيق: عبد الباقي، محمد فؤاد، دار البشائر الإسلامية، بيروت لبنان، ط١.

٤- الجبوري، مهدي سهر، خضير، سعدون رشيد، قياس وتحليل العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والنمو الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد٣، عدد ١١، ٢٠١٣م.

٥- الحر العاملي، محمد بن الحسن، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث، قم، إيران، ط٢، ١٤١٤هـ.

٦- الحلي، أبو منصور الحسن بن يوسف، الرسائل السعدية، تحقيق: المرعشي، محمود وبقال، عبد الحسين محمد علي، قم، إيران ط١، ١٤١٠هـ.

٧- الحمصي، جمال، الكفاءة والعدالة في الاقتصاد الإسلامي (مدخل إسلامي: الاقتصاد، الرفاه)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٢م.

٨- الرضي، محمد بن الحسين بن موسى، نهج البلاغة، تحقيق: الصالح، صبحي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦م- ١٣٨٧هـ.

٩- الزرقا، محمد أنس، السياسة الاقتصادية والتخطيط في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، الأردن، ١٩٩٠م.

١٠- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، أساس البلاغة، دار ومطابع الشعب، القاهرة، مصر، ١٩٦٠م.

١١- السروجي طلعت مصطفى، حمزاوي، راضي أمين، أساسيات الرعاية الاجتماعية والحاجات الإنسانية، دار العلم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٨م.

١٢- الشمري، محمد عليوي ناصر، الرعاية الاجتماعية مدة خلافة الإمام علي (عليه السلام)، الانسكلوبيديا العلوية، أكاديمية الكوفة- هولندا، ج١، ط١، ٢٠١٥م.

١٣- شيحة، مصطفى رشدي، الاقتصاد العام للرفاهية (النظرية العامة لنشاط الدولة المالي)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط١.

١٤- الصدر، محمد باقر، اقتصادنا، تحقيق: مكتب الإعلام الإسلامي- خراسان، قم، إيران، ط٢، ١٤٢٥هـ.

١٥- صياح، رحيم علي، السياسة الاقتصادية والمالية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الانسكلوبيديا العلوية، أكاديمية الكوفة- هولندا، ج١٠، ط١، ٢٠١٥م.

١٦- الطبرسي، حسين النوري، مستدرك الوسائل، تحقيق: مؤسسة آل البيت (عليهم

السلام) لإحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٨م.
١٧- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن، مصباح المتهجد، مؤسسة فقه الشيعة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩١م.
١٨- العبادي سلام عبد علي، العزاوي مثال عبد الله غني، السياسة الاجتماعية في العراق جدل دولة الرفاه واقتصاد السوق، مجلة كلية الآداب، جامعة الموصل، عدد ٩٦.
١٩- عمر، حسين، الرفاهية الاقتصادية، مكتبة القاهرة الحديثة، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، ط١.
٢٠- القزويني، رجال تركوا بصمات على قسمات التاريخ.
٢١- كامبس، جون س، المدخل إلى علم الاقتصاد أو الإنسان والنقود والبضائع، ترجمة، القيسي، حميد، مكتبة الوفاء، الموصل، العراق، ١٩٦٤م.
٢٢- كنعان، طاهر حمدي، دور الدولة في البيئة الاقتصادية العربية الجديدة، الصندوق العربي للإنماء، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
٢٣- مجذوب، أحمد، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، مطابع السودان، الخرطوم، ٢٠٠٣م.
٢٤- المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار، تحقيق: العلوي، عبد الزهراء، دار الرضا، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م.
٢٥- محمد علي، محمد خيري، المدخل إلى الرفاهية الاجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٦٦م.
٢٦- محيي الدين، نزيه، السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)، شبكة الفكر للكتب الالكترونية.
٢٧- المعتزلي، عز الدين بن هبة الله بن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.
٢٨- اليعقوبي، أحمد بن إسحاق، تاريخ اليعقوبي، دار صادر، بيروت، لبنان.
٢٩- يونس، منى، الوصول إلى الرفاهية، دار الخلود، بيروت، لبنان، ط١، ٢٠١٠م.
30- Bergson, Abram, On the Concept of Social Welfare, The Quarterly Journal of Economics, vol. 68, no. 2, 1954.
31- Kaldor, Nicolas, Welfare Propositions in Economics and Interpersonal Comparison of Utility", the Economic Journal, Vol. 49, No. 195, 1939.
32- Pigou, Arthur Cecil, The Economics of Welfare, London: Macmillan and Co, 4th edition, 1932. P.P5962-, P.P11. Leftwich, R.H, The price System and Resource Allocation.
33- Vilfredo, Pareto, Manual of political economy. Translated by Ann S. Schwier. Edited by Ann S. Schwier and Alfred N. New York, A. M. Kelley, 1971.